التنمية المستقلة والعولمة بين التنظير والتطبيق (اقتناص بعض التجارب)

حدة أوضايفية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة

ملخص

تعد التنمية المستقلة ضرورة حتمية ومطلبا ملحا أمام الدول النامية وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية الاقتصادية المفرطة للعالم الخارجي، والحفاظ على نوع من الاستقلالية والسيادة في ظل تزايد تيارات العولمة. وهذا رغم حكم بعض الاقتصاديين المسبق باستحالة تطبيق التنمية المستقلة في ظل العولمة لوجود صعوبات وعراقيل شتى. يبقى هناك هامش من المناورة لإنجاحها في ظل توفر جملة من الشروط لتطبيقها طالما أن الاعتماد على الذات لا يعني الانعزال عن العالم الخارجي.

الكلمات المفاتيح: عولمة اقتصادية، تنمية مستقلة.

Le développement indépendant et la mondialisation : entre conceptualisation et application - en saisie de quelques expériences

Résumé

Le développement indépendant est considéré comme une exigence et une demande pressante devant les pays en voie de développement et en particulier l'économie algérienne, afin de se débarrasser de la dépendance économique excessive du monde extérieur et de maintenir une forme d'indépendance et de souveraineté dans le cadre d'une mondialisation croissante, en dépit des préjugés de certains économistes quant à l'impossibilité d'appliquer le développement autonome dans un contexte de mondialisation du fait de l'existence de nombreux obstacles et difficultés. Il reste cependant une marge de manœuvre pour réussir, pourvu que l'on dispose d'un ensemble de conditions pour son application, et tant que l'autonomie ne signifie pas l'isolement du monde extérieur.

Mots-clés : Mondialisation économique, développement indépendant.

Independent development and globalization between theorization and application: Seize some experiences

Abstract

The independent development is an imperative and urgent requirement for developing countries (especially for the Algerian economy), in order to get rid of an excessive economic dependency relative to the "outside world" and maintain a sense of independence and sovereignty in view of the increasing trends of globalization, despite some counter-arguments developed by some economists. There remains, somehow, a margin of maneuver for success under the availability of some conditions to be applied in the context of globalization as long as self-reliance does not mean isolation from the outside world.

Key words: Economic globalization, independent development.

مقدمة

تعاني الاقتصاديات النامية وعلى رأسها الاقتصاديات العربية تخلفا اقتصاديا، واجتماعيا، وعلميا بكافة المعايير نتيجة للسياسات الاقتصادية المطبقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي من ناحية، ونتيجة علاقات التبعية التي تفرضها آليات العولمة الاقتصادية من ناحية أخرى[1].

ونظرا لهذه التغيرات الجوهرية لم تعد التنمية المستقلة خيارا وإنما ضرورة تمليها الظروف وتقتضيها تطلعات المواطنين في البلدان النامية. لأن الاعتماد شبه الكلي على الخارج في صياغة برامج تنموية لا تنطلق من تشخيص الواقع المحلي لم تفشل فقط في حل المشاكل المطروحة لهذه الدول وإنما زادتها تعقيدا[2].

وعليه تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن بناء اقتصاد وطني مستقل وغير تابع في ظل العولمة الاقتصادية؟

ونظرا لما تقتضيه طبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض لماهية العوامة الاقتصادية والتنمية المستقلة كنشأتها التاريخية التي كانت مرتبطة بمدرسة التبعية، إضافة لبعض مؤشرات التنمية التي خصت اقتصاديات التجارب المدروسة.

في حين جاءت هذه الدراسة(الهدف منها) كمحاولة للمقاربة بين ظاهرتين متناقضتين: بين الاستقلال الاقتصادي من خلال تفعيل دور الدولة لضمان نجاح التنمية المستقلة من جهة، والتحرير أو الانفتاح التجاري من خلال إلغاء وتراجع دور الدولة الذي يمثل قلب العولمة الاقتصادية من جهة أخرى، بمعنى محاولة الجمع بين الاثنين معا والاستفادة من مزاياهما، لكن بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، وهذا ما يعني حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تخص هذا الجانب الذي يحاول الجمع بين الظاهرتين معا وليس الفصل بينهما.

وعليه تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولا– ماهية العولمة الاقتصادية؛

ثانيا– ماهية التنمية المستقلة؛

ثالثا– اقتناص بعض التجارب: التجربتان الصينية والماليزية.

أولا– ماهية العولمة الاقتصادية: تطرح العولمة اليوم كإطار "لنظام اقتصادي عالمي جديد" يقوم على إيديولوجيات ومفاهيم الليبرالية الجديدة أي اقتصاد السوق، والذي يعني إلغاء دور الدولة من ممارسة نشاطها الاقتصادي، وفسح المجال واسعا أمام آليات السوق بحجة أن هذه الأخيرة هي الكفيلة بتحقيق التوازن في جميع المجالات.

1– مفهومها: يمكن اختصار أهم مفاهيم العولمة في:

عرف صندوق النقد الدولي العولمة في تقرير آفاق الاقتصادي العالمي: بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

بينما هناك من يعتبرها تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعي لهذه الأخيرة، وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة بتحرير وإلغاء للقيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي و الدولي[3].

كما يشير مصطلح العولمة إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل Interdépendance بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي[4].

وبصورة أكثر وضوحًا من الجوانب السابقة أصبح هو أن الاقتصاد العالمي لا يتوقف عند وجود الاعتماد المتبادل، بل يتعداه إلى وجود اندماج أي فقدان نمط الارتباط بالاقتصاد العالمي كنمط مستقل ماعدا النموذج الشكلي، وبالتالي رؤية الاقتصاد العالمي كسوقٍ واحدٍ واقتصادٍ واحدٍ[5]، وبالتالي يكون الإنتاج حصيلة تضافر مجموعة من القطع والمكونات التي تتوزع بين الدول ويجتمع إنتاجها بشكلٍ نهائي في بلدٍ آخر، وهذا ما يسمى بالتقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية، فالشركات متعدية الجنسيات تخطط وتنتج على المستوى العالمي لا على المستوى المحّلي.

من كل ما تقدم يمكن القول بأن العولمة ظاهرة مركبة وإن كانت ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى يراد بها تحقيق التشابك على المستوى الدولي، وتحقيق الاندماج والتكامل عن طريق التأثير في سيادة الدولة على حدودها وفسح المجال أمام الشركات متعدية الجنسية التي تؤلف العنصر الفاعل في الاقتصاد المعولم.

ويتم تحقيق التشابك والاندماج والتكامل عن طريق خلق علاقات دولية قائمة على تحرير التجارة والمعاملات المالية الدولية، وانفتاح الأسواق الوطنية وربطها بالسوق العالمية مع تبني استراتيجيات ذات أبعاد عالمية تعتمد على التطورات العلمية، والتكنولوجية في مجالات الاتصال والمعلومات، وكافة الممكنات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية[6].

2-تحديات العولمة الاقتصادية: يعتقد الاتجاه الداعي للعولمة الاقتصادية من خلال دولة الانفتاح أن إلغاء القيود عن ميدانيين أساسيين من ميادين النشاط الاقتصادي: الميدان الأول هو العلاقة مع السوق الخارجية، وهي السياسة التي تتعارض مع مبدأ الحماية الذاتية التي كانت أحد متطلبات اقتصاد الخطة في المرحلة السابقة، والميدان الثاني يتمثل في تخلي الدولة عن الالتزامات الاجتماعية والوطنية السابقة وهو المحرك للنمو الاقتصادي اليوم في الدول النامية، وأن هذا النمو يحتاج إلى ضمان حرية واسعة لأصحاب المصالح والرساميل من كل دين ومذهب وجنسية.

إن أكثر المخاطر بروزًا في آليات العولمة الاقتصادية كونها [7]:

أ. تبدأ بإلغاء جزئي للسياسات الاقتصادية الوطنية: بمعنى تفكيك النظم الإنتاجية القائمة في الاقتصاديات النامية، وإعادة تشكيل نظم إنتاجية تتلاءم مع السياسات الاقتصادية لعمليات التراكم الدولية محل السياسة الاقتصادية الوطنية؛

ب. إضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظم الاقتصادية: بالشكل الذي يسهل لرؤوس الأموال الأجنبية في التعامل مع الاقتصاديات النامية من موقع الأقوى، من زاوية توفير المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية التي قد لا تتمتع بها حتى داخل بلدانها؛

ت. إعادة هندسة التجارة الخارجية في الاقتصاديات النامية: قوامها تجارة الاستيراد من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على عمليات الإنتاج (التصدير) وفق احتياطات سوق دول المركز بما يخدم مصالحهم، ومن ثم فهي شكل للتبعية الجديدة.

لهذا في ظل هذه السمات التي تحملها العولمة فإن حجم التحديات في كل بلد من البلدان النامية سيتزايد، ومرد ذلك عجز الدولة عن مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة، مثل تآكل السيادة الوطنية وازدياد الهيمنة الأجنبية. ولهذا يفترض على هذه الدول أن تعيد النظر في الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي لأنه ليس له دافع قبل أن يستوفي الاقتصاد الداخلي جميع شروط النمو وتلبى جميع حاجيات المواطنين من خلال تنمية مستقلة.

ثانيا– ماهية التنمية المستقلة: ارتبط ظهور إستراتيجية الاعتماد على الذات بظهور **مدرسة التبعية**[8]التي بدأت برفض استراتيجيات التنمية الغربية ودعت إلى تحطيم كل علاقة للدول النامية بالنسق الرأسمالي. ويعتبر **André Gunder Frank** من أوائل العلماء الذين وضعوا نظرية بديلة للتنمية، حيث دعم الفكرة القائلة بأن النسق الرأسمالي العالمي أسهم في إحداث التنمية في مناطق والتخلف في مناطق أخرى، كما أكد على الدور الذي يلعبه البناء الاحتكاري للرأسمالية في استنزاف الفائض الاقتصادي. ومن ثم يرى أن علاقة العواصم بالتوابع تتسم بالاستغلال نتيجة حصول العواصم على الفائض الاقتصادي في نفس الوقت الذي تحرم فيه التوابع من التمتع بالفائض.

إن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة، في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية).

وهكذا أكدت مدرسة التبعية أن الطريق الوحيد لإزالة الفقر وإشباع حاجات الأفراد هو الإزالة الكاملة للنسق الرأسمالي. ويمكن تحقيق هذا من خلال اتباع إستراتيجية الاعتماد على الذات لأن من خلالها يمكن تطوير سياسة التضامن الدولي بين البلدان النامية من أجل تحقيق المساعدة المتبادلة، وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب.

1– المفهوم: تعني إستراتيجية الاعتماد على الذات نفيا للتبعية[9] وبناء للتنمية المستقلة، ونفي التبعية يعني القضاء على علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافئ التي ترسو في أغلالها البلاد النامية في علاقتها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. مع ما يتطلبه ذلك من سيطرة وطنية على مقدرات الاقتصاد القومي.

تعني التنمية المستقلة صياغة مشروع حضاري شامل، يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة، المالية والمادية والبشرية والطبيعية، ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يضمها الاقتصاد القومي، إنها في الحقيقة كل مترابط، إنها نسق اقتصادي واجتماعي وسياسي متكامل[10].

على صعيد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات) يمكن اعتبار **بول باران Paul Baran** رائدا في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام. كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفيهي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة خصوصا الرأسمالية، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي. وركز على

العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل، مع انحيازه إلى النموذج اللارأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي[11].

أما بالنسبة للمفكرين العرب نجد الاقتصادي اسماعيل صبري عبد الله الذي فصل في أن التنمية الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة في حاجة الى دولة قوية بالتأييد الشعبي، فاعلة من خلال المشاركة الشعبية، تصفي التنمية المشوهة التي ورثتها من أيام الاستعمار قديمه وجديده، ومن نظم القهر والفساد والعجز والتبعية. التنمية حسب رأيه إما مستقلة وإما تنمية محدودة في إطار من الاستغلال و التخلف[12].

في حين أن ابراهيم العيسوي أكد هو الآخر أن الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والوصول إلى مرحلة التقدم هي التي سعت لتنمية نفسها بنفسها اعتمادا على قدراتها الذاتية، وبالاستفادة المشروطة من مظاهر العولمة(التقدم في المعلوماتية والاتصالات)، وذلك باللجوء في المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة، وبعد ذلك سيصبح في مقدورها الاستفادة بشكل أكبر من العولمة، لأنها ستكون صاحبة مصلحة في فتح أسواق العالم أمامها بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتها على قدرات تنافسية أكبر[13].

أما الدكتور عبد الفتاح الرشدان فله بحث قيم يطالب فيه العالم العربي بالسعي نحو تحقيق التنمية المستقلة " المعتمدة على الذات عربياً. لكونها تقلل من الاعتماد على الجهات الخارجية في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع. وتقوم هذه التنمية على مجموعة من المرتكزات والمبادئ المتمثلة في وجوب مراعاة ما يأتي[14]:

- التنمية ليست عملية اقتصادية فقط وإنما هي ظاهرة شاملة لجميع جوانب الحياة من ثقافية، وعلمية، وتقنية واجتماعية، وروحية، واقتصادية. والتنمية الحقيقية تحقق التطور الحضاري للمجتمع وتتصدى لكل أشكال التبعية؛
- تستهدف التنمية بناء الإنسان وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته على العمل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام المستمر بمستواه الصحي والعلمي.
- التنمية عملية ديمقراطية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع، وهذه المشاركة تساعد على تلمس الاحتياجات الفعلية، وتعميم فوائد التنمية على جميع شرائح المجتمع من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية؛
- لا يوجد للتنمية نموذج واحد وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه مستفيداً من تجارب الآخرين، ولا يجوز تصور إمكانية تطبيق نموذج الدول الرأسمالية الغربية في الدول العربية، لأن العوامل التاريخية التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي الضخم للدول الغربية غير متوافرة في البلدان العربية، والتنمية العربية المستقلة يجب أن تنطلق من المجتمع العربي وتعبر عن إرادته الحرة، وتصون معتقداته وقيمه وتراعي واقعه وظروفه الخاصة.

ويمكن التمييز بين مستويات ثلاثة تدور عندها فكرة الاعتماد على الذات في إطار جهود التطوير[15]:

أ. في داخل **الاقتصاد القومي**، على مستوى القاعدة المتمثلة في السكان المشاركين فعلا أو احتمالا في عملية الإنتاج في مختلف نواحي النشاط؛

ب. على **الصعيد الإقليمي** في إطار العلاقات بين مجموعة من الدول تشغل أحد الأقاليم التي يتكون منها المجتمع العالمي.

ت. على مستوى الاقتصاد القومي في علاقته ببقية أجزاء العالم أي من **الناحية الدولية**؛

مما سبق يمكن استنتاج مفهوم شامل للتنمية المستقلة (الاعتماد على الذات): بأنها تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي. وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية[16].

2- شروط الاعتماد على الذات: من الطبيعي أن تختلف الأشكال الملموسة للتنمية المستقلة باختلاف أحوال البلاد و أوضاع المجتمعات. وليس هناك أي "نموذج" نظري أو تطبيقي للتنمية المستقلة صالح في كل مكان وزمان[17]. ومع ذلك يمكن الكشف عن أهم الركائز التي بدونها يستحيل بناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات على النحو الآتي[18]:

أ- السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية :ليس من الممكن أن تتحقق التنمية المعتمدة على الذات إلا في ضوء سيطرة على ما تزخر به البلاد من موارد و ثروات طبيعية، من أجل توفير حرية القرار الوطني في حق استخدام وتوزيع تلك الموارد والثروات، بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادي والاحتياجات للبلد، كما لا يخفى أن ذلك يعد شرطا هاما لإبقاء الفائض الاقتصادي بالداخل ووضعه في خدمة التنمية.

ب- توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة تلك الإستراتيجية: من المعلوم أن التنمية المستقلة المعتمدة على الذات بالمعنى المحدد قبلا لا يمكن أن تتحقق عفويا، أي من خلال المبادرات الفردية لكل نمط أو من خلال آليات السوق والتبادل التي تعمل فيها هذه الأنماط، والحق أن أفضل حل لتلك المشكلة يتمثل فيما يسمى (بالتحالف بين هذه الأنماط العام والخاص). لكن حتى يسير هذا التحالف في الاتجاه الصحيح لا بد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية، وهذا القائد بحكم الواقع والمنطق لن يكون إلا الدولة والقطاع العام.

ت- تكثيف الاستثمار الزراعي: ليس من المتصور أن تتحقق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات إلا بتكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي، أي تحقيق جملة من المهام منها زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان ولتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية ولتوفير فائض زراعي مناسب للتصدير وتحرير العمل الزراعي الفائض بالريف وتوفيره للقطاعات الأخرى وتقليل الفوارق بين الريف والحضر وتنمية الصناعات والحرف الريفية.

ث- التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان: هذا النمط من التصنيع يهدف إلى إقامة الصناعات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، فهو إذن لا يعنى في الأساس بحاجات الطلب الفعلي القائمة والتي تعكس التفاوت في توزيع الدخل (الطلب الترفيهي)، وإنما يعنى أساسا بالحاجات العديدة والمتنوعة والضرورية لمجموع السكان(الغذاء، المسكن الملائم، خدمات الصحة، الثقافة والتعليم)، إن توجهه الأساسي هو السوق الداخلي وليس الخارجي أي المستهلك المحلي والعادي وليس الأجنبي.

ج- المشاركة الشعبية: يقصد به التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات والأنماط الإنتاجية، وذلك من خلال خلق فرص للعمالة والاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه القطاعات، وتوفير أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية في اقتراح أهداف الخطة ومتابعة تنفيذها.

ح- اختيار التكنولوجيا الملائمة وتوطينها: الحقيقة إن التكنولوجيا الملائمة يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وأن هذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة، وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى

لمعالجتها. إن تعزيز الاعتماد على الذات في المجال التقني يكون بالتحرك على محورين هما[19]: حسن الانتقاء وكفاءة الإدارة للمدخلات الأجنبية التي لا مفر منها لزمن قادم قد يطول؛ وتنشيط الإبداع التقني الذاتي وتطوير عطائه حتى يصبح واقعا مؤثرا في حياة المجتمع.

خ- البعد الجماعي للاعتماد على الذات: يتمثل في كونه عملية بناء لمجال اقتصادي وإقليمي تتوافق حولها رغبات بلدان مختلفة تدعو الحاجة إلى أن تتعاون فيما بينها، من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للإقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية، إن عملية اندماج من هذا النوع تسمح بإيجاد مخارج جديدة لسياسات صناعية، وزراعية، وتجارية، ومالية انتهت حاليا إلى طريق مسدود في كل البلدان النامية[20].

3- مؤشرات التنمية بالاعتماد على الذات: لتوفير أساس موحد للمقارنة بين البلدان اختيرت مجموعة مؤشرات اقتصادية، واجتماعية، تقيس مستوى الاستقلال في الإنجاز التنموي فيها. وقد قسمت هذه المؤشرات إلى[21]:

أ-مؤشرات الإمكانية: تبين هذه المؤشرات مدى إمكانية البلد النامي من اتباع طريق التنمية المستقلة، وتنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية، وظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال، من دون أن تكون للبلد القدرة على تغييرها، كموقعه، وطبيعة موارده الطبيعية وحجمها، أو أن تغييرها يتطلب وقتا طويلا كانسجام المجتمع وتناسقه، وعدد سكانه؛

ب- مؤشرات التأهيل: تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة والتي يمكن تسميتها بـ "مؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة"، وهي تتمثل في السياسات المتبعة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية التي تنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزامنة له، وكذلك تصحيح هيكل السكان، وتوزيعهم القطاعي، والتعليمي، والجغرافي. فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل والتي تصب في زيادة الناتج والإنتاجية. إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد والمجتمع وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا يمكنه من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته وتطوره.

ج- مؤشرات الاستقلال: يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد، ويتركز الاهتمام على المؤشرات الاقتصادية دون غيرها لتوفر إمكانية قياسها كميا من جهة، ولأنها توفر المعنى الأساسي للتنمية المستقلة من جهة أخرى، **كمؤشر الدين الخارجي** و**مؤشر الأمن الغذائي** و**مؤشرات التبعية الصناعية** و**مؤشرات العلاقات الخارجية.**

ثالثا-اقتناص بعض التجارب: يمكن استخلاص الدروس المستفادة من التجربتين الصينية والماليزية في منهجية وصولهما للاعتماد على الذات دون تخليهما عن خصائصهما، وفي نفس الوقت كيفية تعاملها مع العولمة وآلياتها والخروج منها بأقل الأضرار الممكنة، طالما أن الاندماج في الاقتصاد العالمي لم يعد خيارا وإنما ضرورة تقتضيها البيئة الاقتصادية الراهنة.

1-التجربة الصينية: قدمت الصين نموذجا فريدا في تحقيق التنمية المعتمدة على الذات[22]. ويعود هذا النجاح المحقق الى ما تملكه الصين من مقومات وإمكانيات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية كما يوضحه الجدول (ملحق1)، والتي يمكن توضيحها على أرض الواقع من خلال الأرقام المسجلة في الجدول (ملحق2)، حيث يلاحظ أن الصين استطاعت توظيف إمكانياتها وتحقيق نتائج إيجابية على جميع المستويات:

فعلى المستوى الداخلي أين سجلت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي المقدر ب8.7%، إضافة إلى مساهمة مختلف القطاعات في العملية الإنتاجية وهو ما يعني تنوع الاقتصاد، إذ ساهمت الفلاحة بمعدل 10.6% والصناعة 46.8%، والتجارة والخدمات ب 42.6% هذا في الجانب الاقتصادي، والذي انعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي بتسجيل معدل بطالة 4.3% فقط مع معدل تضخم بلغ 0.7%، وهو ما جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 6500 دولار سنويا. أما على المستوى الخارجي فيلاحظ أن الصادرات من السلع والخدمات قد سجلت نسبة 39.7% مقابل 31.9% للواردات في نفس الفترة. ويعود هذا التحسن إلى التحالف بين القطاعين الخاص والحكومي أين ساهما بنسبة 36.4% و13.7% على التوالي. ومن خلال الجدول في (ملحق3) يلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في الصين وطيلة الفترة **2012/2008** أكبر بكثير من معدل النمو السكاني أين بقي ثابتا بـ 0,5% نتيجة السياسات المتبعة في تحديد النسل عكس معدل نمو الناتج أو الدخل المحلي الإجمالي الذي سجل معدلات عالية بلغت أقصاها سنة 2010 بمعدل 10,4%، حتى تخلق قدرة ذاتية على تغطية وإشباع أكبر قدر من حاجيات سكانها المتزايدة وغير المحدودة.

يمكن استخلاص الدروس الآتية من العرض السابق لبعض المؤشرات للتجربة التنموية في الصين من منظور التنمية المستقلة [23]:

أ- التنمية ممكنة: أنه يمكن بالفعل في الإطار الاشتراكي قيام تغيير هيكلي اجتماعي- اقتصادي عميق يؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، وإشباع الحاجات الأساسية للبشر في مجتمع فقير بالاعتماد على الذات، وتحقيق مستوى جيد من المساواة والعدالة الاجتماعية، خلال فترة قصيرة نسبيا. الوضع الذي بدأت منه الصين في عام 1949 كان أدنى من غالبية بلدان العالم النامي، وفي أقل من ربع قرن وصلت الصين إلى مستوى للبناء الاقتصادي و إشباع الحاجات الأساسية رغم الحجم الهائل للمهمة نظرا إلى ضخامة عدد السكان.

ب- المجتمع الكبير: فلا قيام لمشروع للتنمية المستقلة في بلد صغير ويظهر ذلك في أن الصين ما كان لها أن تحقق ما وصلت إليه لو لم يكتمل لها تنوع موارد و وفورات الحجم الكبير التي مكنها من الوفاء بالحاجات الأساسية، وامتصاص الصدمات وتوفير مقومات الاعتماد على الذات؛

ت- القطيعة والصراع: تبدأ التنمية بإحداث وتكريس قطيعة مع البنية الاجتماعية-الاقتصادية التي أورثت التخلف، وإذا كان للتنمية أن تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتقوم على مشاركة الجماهير، فإن هذا لن يتحقق إلا بصراع يؤدي إلى تغيير توازنات القوى الاجتماعية- السياسية التي تكرس التمايز والسيطرة.

ث- الجماهير قاعدة التغيير: هناك حتمية لأن تكون الجماهير هي القاعدة الاجتماعية الأصلية للمشروع التنموي، وأن يترجم هذا في بناء مؤسسي يسمح بالمشاركة الفاعلة لجماهير الشعب. إذ في هذا ضمان لئلا يحيد المشروع التنموي عن أهدافه في خدمة الشعب، ولكي لا يكون عرضة للمغامرات أو لصراعات النخب.

ج- التوازنات والتصاعد[24]: ينبغي أن تتوخى عملية التنمية في الجوهر تحقيق مجموعة من التوازنات الدقيقة على متصاعد مستقر يتفادى الصدمات العنيفة قدر الإمكان، مما يعجل بتحقيق الأهداف. ومن هذه التوازنات:- **الماضي-الحاضر؛ الخاص-العام؛ السياسة- والاقتصاد؛ الداخل- الخارج.**

د- التعدد والتماسك والكفاية: يستحيل اقتطاع بعد واحد من الكيان المجتمعي والاعتماد عليه في جر الباقي في عملية التنمية، وإنما لابد من أن تتعدد مجالات المعركة، فهي بطبيعتها متشابكة بقوة. ومتى ما تعددت الأبعاد

فلابد من أن تتم معالجتها في شبكة متسقة منطقيا لتغيير المجتمع في الاتجاه المطلوب ولتحقيق غايات التنمية؛

ذ- التخطيط والتجريب: فتغيير نظام اجتماعي- اقتصادي لتحقيق أهداف تنموية بكفاءة أمر شديد التعقيد والتشابك. لذا يجب العمل على ضبطه قدر الإمكان عن طريق التخطيط الشامل. كذلك يعني التعجيل بتنفيذ تغيرات في الهيكل الاجتماعي- الاقتصادي، خاصة إذا كانت جوهرية وعلى نطاق واسع، المخاطرة بهزات شديدة أو انعكاسات ضخمة غير محسوبة. ويفيد في هذا الصدد اعتماد منهج التجريب الاجتماعي قبل الاعتماد والتنفيذ.

2-التجربة الماليزية: شهدت ماليزيا منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي طفرة تنموية أخذت ملامحها وسماتها في التبلور في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، مما جعلها مثالا يحتذى به في دول العالم النامي[25]. لقد أصبح النموذج الاقتصادي الماليزي اليوم معجزة بكل المقاييس وسرها يكمن في[26]:

أ- تصدير الخامات ممنوع: تحولت ماليزيا بنجاح من إنتاج السلع الأولية إلى إنتاج السلع الصناعية، فقد كان الاعتماد على ستة سلع أولية (المطاط، زيت النخيل، التوابل، الكاكاو، جوز الهند، جذوع الأشجار) ومع الاستقلال لم يتم تأمين مصادر تلك السلع ولكن سمح للشركات الدولية باستمرار نشاطها مقابل مشاركة رأس المال الوطني. كذلك وقف تصدير تلك السلع في شكلها الخام (من خلال فرض ضرائب على تصديرها) والقيام بتصنيعها في الأراضي الماليزية، ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي استطاعت ماليزيا جذب استثمارات خاصة في السلع الكهربائية والمنزلية وتجميع الإلكترونيات مهّدت لجذب كبرى شركات العالم في الإلكترونيات لتقيم مصانع هناك.

ب- جذب الاستثمارات: اعتمدت ماليزيا في الدعوة للاستثمار على رجال الأعمال الأجانب العاملين على أراضيها أكثر من اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات، وعلى توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الإعفاءات الضريبية المقدمة والتركيز على عنصر توافر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية. وكان أهم أسباب النجاح في كل ما سبق هو أن الحكومة الماليزية أدارت الاقتصاد بأسلوب " قطاع الأعمال " والذي نجح في جذب تلك الاستثمارات التي وفّرت إنتاجاً ضخماً قابلاً للتصدير.

ج-شراكة جمركيّة: ارتبطت ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرقي آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل تدريجياً اعتباراً من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية سريعة النمو. وفي عام 2005 بالنسبة للدول الأقل نمواً في إطار اتحاد الآسيان وطبقاً للمنطقة لاتفاقية المنطقة الحرة للآسيان فإنه بنهاية عام 2001 لا تزيد التعريفة الجمركية بين تلك الدول على 5 % فقط باستثناء سلع حساسة. كما ترتبط ماليزيا باتفاق مع استراليا ونيوزيلاند بخفض التعريفة الجمركية بينهم بنسبة 50 % اعتباراً من عام 1993.

من خلال الجدول في (الملحق4) يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي قدر ب 219 مليار دولار أمريكي سنة 2010 أي بمعدل نمو 7.2% ومتوسط دخل للفرد 14,700 دولار لنفس السنة، أما عن نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت الزراعة 9.1% والصناعة 41.6% والخدمات 49.3%. أما على المستوى الاجتماعي فقد بلغت القوى العاملة 11.62 مليون نسمة سنة 2010 تتوزع في القطاعات المختلفة: الزراعة 13 % والصناعة 36% والخدمات 51% أي بمعدل بطالة 3.5%، أما عن معدل التضخم: 1.7%. أما على مستوى التجارة الخارجية فقد قدرت الصادرات ب210.3 مليار دولار أهمها المعدات الإلكترونية والنفط ومنتجات الغاز الطبيعي المسال والأخشاب وزيت النخيل والمطاط، والمنسوجات والكيماويات.

مقابل واردات قدرت ب 174.3 مليار دولار أي بفائض تجاري قدر ب 36 مليار دولار أمريكي، أهمها الالكترونيات والآلات والمنتجات النفطية والسيارات ومنتجات الحديد و الصلب والكيماويات.

وهناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها[27]:

أ– أنها **تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر** حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية؛ وأن تصدر الشركة 50 %على الأقل من جملة ما تنتجه؛ أما الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو مليون دولار فيسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

ب– أيضا امتلاك **ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية** والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال و حتى الآن، بل استعداد ماليزيا للدخول في القرن الحالي <الواحد والعشرين> من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له؛

ت– وجود **درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية** وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي(الصناعات الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا يمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت عينه.

ث– انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان؛

ج– اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية كما يبينها الجدول (ملحق5) والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

ح– **المحاكاة المبصرة:** تعتبر اليابان مثلا أعلى لجميع دول شرق آسيا الآخذة في النمو، فقد صاغت ماليزيا في عام1981م إستراتيجية سياسية أطلق عليها "النظر إلى الشرق" ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة تقليدا مبصرا مثل الاتجاه التصديري–أي تصدير المنتجات للخارج– والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة؛

خ– **الموضوعية السياسية والتصحيح:** يتميز الزعماء والسياسيون في ماليزيا بالموضوعية السياسية التي تعني أن الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو تنفيذ السياسات المعلنة يقابله اعتراف صريح بالخطأ والبحث عن بدائل للحل. فلم تكن المكابرة السياسية تخطر على بال صناع القرار حتى عندما يرتبط الفشل ببرنامج الحزب الحاكم، فماليزيا أخذت في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بسياسة إحلال الواردات – أي استبدال المنتجات المستوردة من الخارج بمنتجات محلية– ودعم مؤسسة الصناعات الثقيلة وعندما تبين فشل هذه السياسة تم التحول إلى سياسة التصدير إلى الخارج والتحول إلى القطاع الخاص. والأمر الجدير بالتنويه والثناء أن السياسة العامة كانت موضع مدارسة و تقويم دائمين من قبل السياسيين والفنيين على السواء؛

د–البساطة وعدم الإسراف: من السمات التي لا تخطئها العين في المجتمع الماليزي أسلوب الحياة البسيط مع

منهج عدم الإسراف في المعيشة، وبالتالي يساهم المنهج الحياتي على هذا المنوال في تعزيز قيم أخرى مثل: المحافظة على الثروة القومية، وحسن استغلال الموارد وتوظيفها. وكان لهذه السمة بالذات تأثير إيجابي على القرارات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة المالية في 1997م من تقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات، حيث لم تعترض تلك القرارات أية معارضة أو احتجاج شعبي، بل وجدت التأييد عندما طالت هذه القرارات بعض المشروعات المستهدفة في تحقيق الرفاهية .

3- صعوبات وإمكانيات التطبيق الناجح: إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات هو عمل ليس بالسهل خاصة في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلا خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير. ولهذا يتميز تطبيق مثل هذه التنمية بالصعوبات التي يجب أن يتجاوزها كل بلد نام، وبالشروط التي يجب توافرها.

أ- الصعوبات: يكفي ضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوي عليه تطبيق نموذج التنمية المستقلة/المعتمدة على الذات من صعوبات في ظل العولمة[28]:

- **فرض حالة التقشف والتقييد للمعروض من السلع والخدمات:** خاصة تلك التي لا تنتمي إلى احتياجات الغالبية العظمى من السكان، أي التضحية بأنواع معينة من الاستهلاك وهذا ما سيتعارض مع فئات معينة من المستهلكين؛
- **الاصطدام والتعارض مع مصالح منظمة التجارة العالمية:** بفرض عقوبات، أو فرض حصار اقتصادي مثلا في حال القيام بسياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات، أو لدعم أنشطة بعينها و صناعات بذاتها، أو لدعم بعض الصناعات الإستراتيجية والواعدة؛
- **الاصطدام مع مصالح الشركات الأجنبية:** لا شك أن السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما سجل مع الاقتصاد الجزائري مثلا عند تطبيق **القاعدة 49/51** مع المستثمر الأجنبي للحفاظ على سيادة القرار الوطني وتجنب الهيمنة الأجنبية.

ب-شروط التطبيق الناجح: لا يمكن لإستراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات أن يكتب لها النجاح إلا إذا استوفت جملة من الشروط خاصة في ظل ما تمارسه الدول الرأسمالية من ضغوط مشددة لردع الدول النامية عن سلوك هذا الاتجاه ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية[29]:

- **تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين:** حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية؛
- **الوعي بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن:** وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد أو التعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار؛
- **حدوث تغيير في السلطة الحاكمة:** ينقل مسؤولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولمة إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقي المؤيد للتنمية المستقلة، والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات؛

➢ **المشاركة الشعبية:** التي هي أيضا إحدى مكونات هذا النموذج الذي سبق بيانه. فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس، ولتوليد رأي عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه؛

➢ **الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة:** باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها عند وقوعها. وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلا عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن؛

➢ **التعاون الإقليمي بوجه خاص والتعاون جنوب–جنوب بوجه عام:** برفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص، والتعاون فيما بين دول الجنوب بوجه عام وهذا ما تم ذكره سابقا في البعد الجماعي للاعتماد على الذات.

خاتمة

تأسيسا على ما تقدم وفي إطار الإجابة عن إشكالية الدراسة يمكن القول إنه بإمكان الدول النامية أن تبني اقتصادا وطنيا مستقلا (يبقى الاستقلال نسبيا وليس مطلقا) وغير تابع في ظل العولمة، وخير دليل على ذلك التجربتان الصينية والماليزية، ولعل أهم الاستنتاجات المتوصل اليها مما سبق ما يأتي:

– أن مضمون نموذج التنمية في ظل العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي كثيرا ما انطوى على علاقة سيطرة وهيمنة الدول من الخارج، وعلى استبداد و تقييد الحريات من الداخل في ظل تغيب شبه تام لمصطلحات العدالة الاجتماعية والتنمية، أمام الاستخدام الواسع لمصطلح الإصلاح والتكيف مما نجم عنه تعطيل الإرادة الوطنية وزيادة تبعية الدول المطبقة لهذا النموذج للدول الرأسمالية المتقدمة.

– أن التنمية بالاعتماد على الذات كمشروع حضاري متميز عن نموذج التنمية الرأسمالية هي عملية ذاتية مستدامة في أصل وجوده، تحمل معاني الشمول لكافة أبعاد المجتمع. تهدف إلى محاربة الفقر والجهل والبطالة وكسر قيود التبعية والاعتماد على الخارج، في ضوء فسح المجال أمام الإرادة الوطنية والقوى الذاتية لهذه المجتمعات. لكن هذا لا يعني الانعزال عن العالم الخارجي، طالما أنه لا مناص من الاتصال بالسوق العالمي سواء كضرورة موضوعية، أو كإفراز حتمي لما تحدثه العولمة من تأثيرات ؛

–أن التنمية المستقلة هي تنمية بيئية تتطلب الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية، وتحرير هامش الاستغلال والسيطرة الأجنبية بما يضمن المحافظة على حق الأجيال القادمة. كما ينطوي المفهوم على التوجه نحو الداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الدولة كراسم وموجه لخطط التنمية؛

– توسيع مجالات التعاون بين دول العالم النامي " جنوب–جنوب"، بما يحقق تنمية القدرات الذاتية لهذه الدول في مجالات التجارة، والإنتاج والتكنولوجيا، ويعزز قدراتها التفاوضية مع المنظمات الدولية فيما يخص قضايا التجارة والديون والاستثمار والملكية الفكرية؛

– تتحقق التنمية المستقلة من جانبين، الأول هو تميزها عن التجارب التنموية في البلدان الأخرى(كالتجربة الصينية والماليزية)، بما يتلاءم مع سمات المجتمع وأساسه الحضاري وطبيعة الموارد المتوفرة فيه. والثاني هو تحقيقها الاستقلال الاقتصادي عبر السياسات المتبعة، بالشكل الذي يفك البلد عن الخارج، وخصوصا عن الدول المتقدمة.

الهوامش:

1- المشروع النهضوي العربي ،على الموقع الالكتروني www.caus.org.lb :// http تاريخ الاطلاع 2011/9/30.

2- الغوث ولد الطالب جدو، سعدبوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات من مواجهة التبعية الى التأقلم مع العولمة، على الموقع الالكترونيecorim.net// http، تاريخ الاطلاع 2011/10/23.

3- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، القاهرة، 2000-2001، ص5-6.

4- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، القاهرة، 2006 . ص18.

5- Paul Streeten, Intégration, Interdépendance et mondialisation, Revue Finances et Développement, juin 2001.

6- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص135-136.

7- أمير السعد، محاضرات في الاقتصاد الدولي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

8- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، "قضايا التنمية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص161.

9- محمد دويدار وآخرون، " استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية"، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1980، ص111-113.

10-رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية والواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة والتوزيع، الكويت، 1986، ص113 .

11- سعد حسين فتح الله، "التنمية المستقلة، المتطلبات، الاستراتيجيات والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص37 .

12-إسماعيل صبري عبد الله في كتابه الخيارات الاقتصادية العربية في عالم متغير و متجدد، منتدى عبد الحميد الشومان الثقافي، الأردن، ط 1، 1998، ص43-44.

13-إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد13، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 41.

14-عبد الفتاح الرشدان، رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية و تحقيق التنمية المستقلة، مجلة شؤون عربية، العدد98، 1999، ص88-90.

15-محمد دويدار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص111.

16-سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص48.

17-إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص51.

18-رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص115.

19-أسامة الخولي، حسين مختار الجمال، "التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات"، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1981، ص20.

20-عبد الحميد براهيمي، "أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986 ، ص 30-33.

21-سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 74.

22-إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

23-المرجع نفسه، ص54.

24-رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص325.

25-نادر فرجاني، من الكتاب الأحمر الى الكتاب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص316-317 .

26-المرجع نفسه، ص317.

27-الموقع الالكتروني:http://digital.ahram.org.eg تاريخ الاطلاع 2013/9/25.

28–مازن الشاعر، وقفة تأمل ومقارنة بين ماليزيا والعالم العربي على الموقع الالكتروني: http://mazinshaer.maktoobblog.com تاريخ الاطلاع2012/11/24.

29–ماليزيا بلد يتجه الى الأمام، على الموقع الالكتروني: http://www.mida.gov.my/arabic/index.php? تاريخ الاطلاع2012/11/24 .

الملحق–1– : مظاهر النمو الاقتصادي في الصين و العوامل المفسرة له

مظاهر النمو الاقتصادي بالصين (مؤشرات الاستقلال)		
مظاهر قوة الفلاحة	**مظاهر قوة الصناعة**	**مظاهر قوة التجارة**
* تنظيم المجال الفلاحي. * اتساع نسبة الأراضي المزروعة. * تعدد المنتوجات المزروعة. * تضاعف الإنتاج الفلاحي الصيني. * احتلال الصين مراتب متقدمة في الإنتاج الفلاحي العالمي. * ارتفاع مساهمة الصين في الإنتاج العالمي.	* تعدد المناطق الصناعية وظهور مناطق حديثة التصنيع. * بروز مناطق صناعية منفتحة على الخارج. * تطور كبير في الإنتاج الصناعي لعدد من المواد ما بين 1949م و2000م. * احتلال المنتوجات الصناعية لمراتب متقدمة على المستوى العالمي (المرتبة الأولى في إنتاج: الصلب، خيوط القطن، النسيج الصناعي، لعب الأطفال والأحذية). * ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي الداخلي الخام من 44% سنة 1978 م إلى 52% سنة 2004م. * حصول تحول في بنية الصناعة، فبعدما كانت الصين تركز على الصناعات الاستهلاكية والأساسية أصبحت اليوم رائدة في الصناعات الحيوية مثل الصناعات الالكترونية الدقيقة والصناعات الفضائية والنووية...	* التطور الكمي والنوعي في حجم الصادرات والواردات الصينية. * تطور قيمة المبادلات الخارجية للصين في السنوات الأخيرة بأكثر من 300%. * تطور صافي الميزان التجاري الصيني مع العالم من 12 مليار دولار سنة 1995م إلى 95 مليار دولار سنة 2005م. * انفتاح متزايد للصين على مختلف القارات والبلدان بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. * ارتفاع نسبة مساهمة الصين في المبادلات التجارية العالمية حيث مرت من1% سنة 1980م إلى 7% سنة 2002م.
العوامل المفسرة لنمو الاقتصاد الصيني		
العوامل الطبيعية	**العوامل البشرية**	**العوامل التنظيمية**
* امتداد مهم للسهول الصالحة للنشاط الفلاحي. * تنوع مناخي ووفرة الموارد المائية يتيح إمكانات متعددة للنشاط الفلاحي. * مساحات كبيرة من الغابات وطول الشواطئ مما يوفر إمكانات هائلة للاستغلال الفلاحي. * ثروات طاقية ومعدنية مهمة حيث تحتل الصين مراتب متقدمة في العديد منها كالفحم الحجري والزنك والحديـد ...مما يوفر مواد أولية مهمة للصناعة.	* موارد بشرية كافية ومؤهلة علميا وتقنياً (1 مليون تقني ومهندس سنة 2001م). * ارتفاع نسبة الفئة النشيطة (حوالي 71%). * نجاح سياسة تحديد النسل الإجبارية (طفل واحد لكل أسرة). * تطور نفقات البحث العلمي والتنمية بالصين مقارنة مع بعض الدول النامية. –اعتمدت الصين منذ الثورة الاشتراكية على استثمار الطاقات البشرية وتأهيل اليد العاملة وجعل الموارد البشرية أداة أساسية للتنمية الاقتصادية.	مر التنظيم الاقتصادي بمرحلتين: ● مرحلة البناء الاشتراكي (49 – 1976م): قادها «ماوتسي تونغ» وتميزت بتأميم وسائل الإنتاج + سن التخطيط المركزي + عدم الانفتاح على الغرب... ● مرحلة البناء الانفتاح والإصلاح (منذ 1976م إلى اليوم): قادها «دينغ كيسياو بينغ» وتميزت بإدخال إصلاحات ليبرالية على الاقتصاد تمثلت في تخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي + تشجيع المبادرة الفردية + منح المقاولات الاستقلال الإداري والمالي + تشجيع المبادلات مع الخارج + إعطاء حوافز للاستثمارات الأجنبية + تحرير المنتوجات الفلاحية وتشجيع الصناعات التصديرية+ الانضمام إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للاستفادة من القروض، وإلى منظمة التجارة العالمية لجلب الاستثمارات...
مؤشرات الامكانية		**مؤشرات التأهيل**

المصدر: الصين قوة اقتصادية صاعدة، على الموقع الالكتروني:http://www.cubba.org تاريخ الاطلاع 2013/9/20

ملحق رقم –2–: مؤشرات الاقتصاد الصيني سنة 2009

الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج	نسبة مساهمة الفلاحة	نسبة مساهمة الصناعة	نسبة مساهمة التجارة و الخدمات	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	الصادرات من السلع و الخدمات	الواردات من السلع و الخدمات	التضخم	البطالة
8.8 تريليون دولار	%8.7	6500 دولار	%10.6	%46.8	%42.6	%36.4	%13.7	%39.7	%31.9	%0.7–	%4.3

المصدر: الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع 2013/9/20

ملحق رقم–3–: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو السكاني في الصين للفترة 2008–2012

الوحدة%

المؤشر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السكاني					
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	9.6	8.7	10.4	9.3	7.8	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5

المصدر: الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 2013/10/5

ملحق رقم –4–: مؤشرات الاقتصاد الماليزي سنة 2010

الناتج الاجمالي (مليار دولار)	معدل نمو الناتج%	متوسط دخل الفرد(دولار)	مساهمة القطاعات في الناتج%	معدل التضخم %	معدل البطالة%	التجارة الخارجية		
						الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الفائض (مليار دولار)
219	7.2	14700	–زراعة9.1 –صناعة41.6 –خدمات49.3	1.7	3.5	210.3	174.3	36.0

المصدر: تقرير عن الوضع الاقتصادي في ماليزيا، على الموقع الالكتروني: www.libyanembassymy.com: http تاريخ الاطلاع 2013/9/25

الملحق–5–: تطور القدرة الشرائية للفرد الماليزي مقارنة بالفرد الجزائري للفترة 2008–2011(الوحدة دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011
ماليزيا	14.130	14.010	14.680	14.650
الجزائر	7.940	8.260	8.050	8.310

المصدر: الموقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org